

The Impact of Internal Banking Governance Mechanisms on Reducing Operational Risks in Commercial Banks: A Field Study on Libyan Commercial Banks

Nabeel A. Salih¹, Abdullah Al-Sanousi Muhammad², Emad A. Fadlallah^{3*}
^{1,3} Accounting Department, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya
² Libyan Academy for Postgraduate Studies, Benghazi, Benghazi, Libya
*Corresponding: : emad.Younus@uob.edu.ly

أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية
"دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

نبيل أمجد صالح¹، عبدالله السنوسي محمد²، عماد عبدالله فضل الله^{3*}
^{1,3} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
² الأكاديمية الليبية للدراسات العليا- بنغازي، ليبيا

Received: 27-06-2026; Accepted: 22-07-2026; Published: 17-08-2026

This study aimed to identify the impact of internal banking governance mechanisms on reducing operational risks in Libyan commercial banks. To achieve this objective, the study adopted the descriptive analytical approach and utilized a questionnaire as a data collection tool. The questionnaire was distributed to a sample of employees in Libyan commercial banks, focusing on departments related to governance, risk management, and internal audit. The data was analyzed using descriptive and inferential statistical methods, and the results revealed that there is a collective impact of internal banking governance mechanisms on reducing operational risks. Among these, the role of internal audit had the most significant effect, followed by the role of audit committees, while the role of the board of directors did not show a statistically significant impact. The study recommended strengthening the role of internal audit and supporting audit committees, as well as raising awareness about the importance of governance and reassessing the role of the board of directors to enhance operational risk management in Libyan commercial banks.

Keywords: Banking Governance, Internal Mechanisms, Operational Risks, Libyan commercial banks.

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، واستخدمت وسيلة الاستبانة لجمع البيانات اللازمة من مجتمع الدراسة الذي تكون من إدارة الحسابات، إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وكذلك إدارة الامتثال التابعة للمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة، والبالغ عددها (5) مصارف، وهي المصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة (270) موظفًا، ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جداول ((Krejcie & Morgan, 1970))، حيث تحدد حجمها بعدد (159) مفردة، وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية. عينة من العاملين في المصارف

التجارية الليبية وعددها (159) ، وقد استهدفت الدراسة الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة ، وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. قد تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثرًا للآليات الداخلية للحوكمة المصرفية مجتمعة على الحد من المخاطر التشغيلية، حيث كان لُبعد دور المراجعة الداخلية للتأثير الأكبر، يليه بُعد دور لجان المراجعة، بينما لم يكن لُبعد دور مجلس الإدارة أثر معنوي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور المراجعة الداخلية ودعم لجان المراجعة، بالإضافة إلى رفع الوعي بأهمية الحوكمة وإعادة تقييم دور مجلس الإدارة ، بما يسهم في تحسين إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، الآليات الداخلية للحوكمة، إدارة المخاطر في المصارف، المصارف التجارية الليبية.

المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة التي يشهدها العالم اليوم، برزت الحوكمة كأداة أساسية لتعزيز الشفافية وضمان حقوق المساهمين والمستثمرين ، وتحقيق الاستقرار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات المصرفية، ويأتي الاهتمام المتزايد بالحوكمة كاستجابة للأزمات المالية المتكررة ، ما دفع المختصين إلى البحث عن حلول مستدامة تسهم في تحسين الأداء الإداري والاستثماري، وتعزيز حماية الأصول والممتلكات ، ومن هذا المنطلق أصبحت الحوكمة نهجاً استراتيجياً يسهم في بناء أنظمة اقتصادية أكثر كفاءة وعدالة (طربية، 2021). وعند النظر إلى الحوكمة من منظور الفكر المحاسبي، نجد أنها تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات، سواء من خلال تحسين نظام الإفصاح المحاسبي، أو من خلال تأثيرها المباشر على جودة التقارير المالية ودقتها، كما تؤثر الحوكمة بشكل واضح على قرارات المستثمرين في أسواق المال، حيث تعزز من مصداقية المعلومات المالية ، وتساهم في تقليل المخاطر الاستثمارية ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق مبادئ الحوكمة يسهم في تحسين جودة الأرباح، ما يجعلها عنصراً أساسياً في عمليات الإصلاح المالي والإداري لكل من القطاعين العام والخاص ، وتتعاكس هذه الممارسات بشكل إيجابي على ثقة المستثمرين، فتؤدي إلى تحفيز الاستثمار الوطني، وتعزيز كفاءة الجهاز المصرفي، وزيادة فاعلية سوق الأوراق المالية، ما يسهم في دعم عجلة التنمية الاقتصادية ، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل (عبد، وسلوم، 2023) ، مع تزايد التحديات التشغيلية وتعقد العمليات المالية، برزت الحاجة إلى تطوير آليات متقدمة لإدارة المخاطر التشغيلية الناجمة عن الأخطاء البشرية والأنظمة غير الفعالة، وتُعد قدرة هذه النظم على قياس المخاطر وتحديدتها وتقليلها من العوامل الحاسمة لضمان نجاح الأنشطة التجارية، ومن هذا المنطلق فإن تبني أساليب متطورة في إدارة المخاطر يتطلب هيكلاً إدارياً مرناً يراعي جميع المتغيرات التي قد تؤثر على استثمارية الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي ، كما أن المؤسسات التي تعتمد على إستراتيجيات الحوكمة الفعالة في إدارة المخاطر التشغيلية، تتمتع بقدرة أكبر على مواجهة الأزمات والتكيف مع التغيرات الاقتصادية السريعة، ما يجعلها أكثر استدامة وكفاءة في بيئة الأعمال المتغيرة (محبوب، وسنوسي، 2020).

وحظيت الحوكمة المصرفية باهتمام متزايد نتيجة التطورات الاقتصادية المتسارعة، ما أدى إلى تحول الأنظمة المصرفية التقليدية نحو ممارسات أكثر تقدماً في إدارة المخاطر، وتسعى المؤسسات المصرفية إلى مواكبة قراراتها مع متطلبات الحوكمة لضمان توافقها مع المعايير الدولية، ما يعزز كفاءة الأداء المصرفي ، ويجعل القواعد التنظيمية أكثر انسجاماً مع الاتجاهات العالمية الحديثة، بالإضافة إلى ذلك، فإن تبني الحوكمة في القطاع المصرفي يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويؤدي إلى تحسين ثقة المستثمرين والعملاء في النظام المصرفي ، كما أن تطوير نظم رقابة داخلية قوية مدعومة بأدوات تحليل المخاطر المتقدمة؛ يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية، ما يجعل المؤسسات المالية أكثر قدرة على الصمود أمام تقلبات الاقتصاد (كتفي، 2016)

أولاً: الدراسات السابقة :

اجري (كشفت دراسة (براهمي، ندير، قبلي، 2022) بعنوان " دور الرقابة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية "، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية قد شهدت تطوراً كبيراً تزامناً مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، حيث تُعدّ عملية منهجية تعتمد على إجراءات محددة، وظيفتها الكشف عن الأخطاء والانحرافات وأنواع الغش، مع ضرورة أن تكون هناك جهة مستقلة لمراقبة العمل لضمان الفعالية، كما أن إدارة المخاطر تتحمل المسؤولية عن التعرف على مسببات المخاطر وتقييمها، في حين يمكن أن تنجم المخاطر التشغيلية عن فشل الإجراءات الرقابية، أظهرت النتائج أن الرقابة الداخلية تلعب دوراً أساسياً في تقليل المخاطر التشغيلية للمؤسسات الصناعية، مثل تلك العاملة في مجال العتاد الصحي، من خلال اكتشافها وتقييمها، وأوصت الدراسة بالتركيز على تعزيز دور الرقابة الداخلية وتفعيلها؛ نظراً لأهميتها في تقليل المخاطر التشغيلية التي قد تعرقل أداء المؤسسة، كما توصي بخلق بيئة رقابية متميزة داخل المؤسسة للحد من وقوع الأخطار البشرية المتعمدة، مثل السرقة والاختلاس، ما يسهم في تعزيز الأمان والكفاءة التشغيلية. هدفت دراسة (منى، خيرة، 2022) بعنوان "إرساء آليات الحوكمة المالية ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية" إلى إبراز دور آليات الحوكمة المالية وعلاقتها بمؤشرات الأداء المالي في القطاع المصرفي، مع التركيز على تحليل العلاقة بين تطبيق معايير الحوكمة وأداء مصرف السلام الجزائري، وتشير نتائج الدراسة إلى أن مصرف السلام يُعدّ من أبرز المصارف في الجزائر، حيث يحقق مستويات ربحية جيدة، ويعزز من السيولة، من خلال إدارة فعالة، كما يُظهر المصرف التزاماً عالياً بمعايير الشفافية والإفصاح، ما يسهم في الامتثال للقوانين واللوائح الحاكمة، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الحوكمة المالية بكافة آلياتها وتأثيراتها على الأداء المالي، مع التركيز على دراسة العلاقة بين الحوكمة والأداء بما يتناسب مع البيئة المصرفية الجزائرية، كما تُشدد على أهمية تعزيز الثقافة المالية للكوادر في المؤسسات حول دور الحوكمة في تحسين الأداء ورفع مستوى الكفاءة. وأخيراً، أكدت التوصيات على الحاجة إلى إجراء دراسات تقييمية لأداء المصارف التجارية، باستخدام مؤشرات مالية حديثة، لتحقيق التميز في القطاع المصرفي. أما دراسة (بوليفة، وقرشي، 2022) بعنوان "إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية"، وتشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف في الجزائر تواجه تحديات ملحوظة في التعامل مع المخاطر التشغيلية، وأن نسبة كبيرة من المصارف لا تزال غير جاهزة لتطبيق متطلبات بازل المتعلقة برأس المال، بالإضافة إلى ذلك لوحظت فوارق في كفاءة الإدارات المعنية بين المصارف، وأوصت الدراسة بضرورة تحسين سياسات إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الجزائرية، من خلال تطوير آليات فعالة للتعامل معها، كما شددت على أهمية تدريب الموظفين، وتعزيز الوعي حول المخاطر التشغيلية، إلى جانب تبني ممارسات أفضل تتماشى مع متطلبات بازل، بالإضافة إلى ذلك يُنصح بزيادة التعاون بين المصارف لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. أجري دراسة (بوعبد الله، وحسية، 2022) بعنوان "أثر مؤشرات المخاطر الرئيسية على المخاطر التشغيلية - بالتطبيق على شركات التأمين الجزائرية"، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ودالٍ إحصائياً لجميع مؤشرات المخاطر الرئيسية على المخاطر التشغيلية في شركات التأمين الجزائرية، باستثناء التغيرات في ظروف السوق والعيوب الإستراتيجية، كما أوصت الدراسة بضرورة تفعيل وظيفة الرقابة الداخلية، وتصميم هيكل تنظيمي مرن، وتبني نظام حوكمة فعال للتقليل من المخاطر التشغيلية التي تواجه شركات التأمين، وأوصت الدراسة بتكثيف الدورات التدريبية للموظفين، وتفعيل وظيفة الرقابة الداخلية، وتدعو إلى تصميم هيكل تنظيمي مرن يفوض السلطة بفعالية، مع توفير الحوافز الملزمة لتشجيع اتخاذ القرارات الصحيحة، وتفعيل العقوبات لنفاذ سوء استخدام التفويض، كما يُنصح بتبني نظام حوكمة فعال قائم على النزاهة والشفافية والمساءلة، كآلية لتقليل تعرض الشركات للمخاطر التشغيلية.

وتناولت دراسة (خشبة، وصالح، 2022) بعنوان "الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي"، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الحوكمة المصرفية والأداء المالي، ومن المتوقع أن تؤدي تحسينات في ممارسات الحوكمة إلى زيادة الربحية وتحسين نسب السيولة والفعالية التشغيلية للمصارف، كما يمكن أن تؤكد النتائج أهمية الإفصاح والشفافية

كعوامل محورية في تحسين الثقة من قبل المستثمرين والمودعين ، وبالتالي تعزيز الأداء المالي ، واوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الإدارة العليا في تطبيق معايير الحوكمة المصرفية ، وتعزيز كفاءات العاملين في القطاع المصرفي ، كما يجب تأمين بنية تحتية ملائمة لفحص الأداء المصرفي بشكل دوري، مع ضمان حماية حقوق المساهمين والمستثمرين ، علاوة على ذلك، ينبغي تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالحوكمة المصرفية .

كما بينت دراسة (الشقنقيري، 2021) "أثر الشمول المالي على مخاطر التشغيل"، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، منها أن التوسع في الشمول المالي يؤثر سلباً على نظام الضبط الداخلي ، وزيادة مخاطر الدورة المحاسبية والإجراءات التشغيلية في المصارف ، كما أكد البحث أن الشمول المالي يعزز ربحية المصارف من خلال إدخال منتجات جديدة، ويحسن الأداء المصرفي من ناحية الربحية والسيولة وجودة الأصول ، بالإضافة إلى ذلك يُسهم الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في زيادة دقة المعلومات والتحكم في العمليات اليومية ، وأوصت الدراسة بتطوير إجراءات الرقابة والمراجعة الداخلية ونظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات ؛ لضمان دقة العمليات المالية ، مع التوسع في الشمول المالي، وتقييم مخاطر التشغيل بشكل دوري.

أما دراسة (زروقي، 2021) بعنوان "مساهمة الحوكمة المصرفية في تحقيق استقرار النظام المصرفي الجزائري"، وأظهرت الدراسة أن تطبيق الحوكمة السليمة في الجهاز المصرفي يعدّ ضرورياً لضمان استقرار النظام المالي، حيث يساهم في تحسين أداء المصارف وإدارة المخاطر بشكل فعال ، كما بينت أن نجاح الحوكمة يعتمد - ليس فقط على وضع القواعد الرقابية - بل أيضاً على تطبيقها بشكل صحيح من قبل المصارف والرقابة الفعالة من المصرف المركزي ، وأوصت الدراسة بتعزيز ثقافة الحوكمة من خلال تدريب الموظفين ، وتعزيز الشفافية والمساءلة ، كما نصحت بتطوير نظام رقابي موحد يضمن توزيع المسؤوليات بشكل واضح بين الأطراف المعنية، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري لفاعلية تطبيق الحوكمة ؛ لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تركيزها المباشر على الآليات الداخلية الثلاث للحوكمة المصرفية مجتمعة (مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية) في تحليل علاقتها بـ المخاطر التشغيلية، وهو ما لم تعالجه معظم الدراسات السابقة بشكل تكاملي، كما تتفرد الدراسة بتطبيقها على البيئة الليبية، ما يمنحها بُعداً تطبيقياً محلياً يعكس واقع القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يُعدّ تطبيق آليات الحوكمة المصرفية من أبرز الأدوات التي تساهم في تحسين الأداء المؤسسي والحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف التجارية، وتُشكل كل من لجان المراجعة، ومجلس الإدارة، ووحدات المراجعة الداخلية مكونات أساسية للحوكمة الداخلية، التي تهدف إلى دعم استقرار العمل المصرفي وتنظيمه، إلا أن الدراسات السابقة تشير إلى وجود تحديات كبيرة في تفعيل هذه الآليات، فقد أظهرت دراسة (حليس، 2014) أن ضعف الالتزام الفعلي بمبادئ الحوكمة يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، ويزيد من المخاطر التشغيلية. كما بينت دراسة (حديدي، 2016) أن ضعف الإمكانيات المتاحة للمراجعة الداخلية يحد من فعاليتها، وأشارت دراسة (إسماعيل، 2021) إلى غياب التدريب المتخصص كأحد العوائق في هذا الجانب، كما رصدت دراسات أخرى (زروقي، 2021؛ بوليفة وقرشي، 2022؛ يونس وتوفيق، 2022) جوانب مختلفة من التحديات، مثل غموض السياسات ، وعدم الجاهزية لتطبيق المعايير الدولية، خاصة في جانب الرقابة والحوكمة. وفي السياق الليبي، يُعدّ القطاع المصرفي أحد الأعمدة الحيوية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور في تعبئة الموارد المالية ، وفي تقديم الخدمات المصرفية وتمويل النشاط الاقتصادي. غير أن هذا القطاع يعاني من قصور في الأداء وضعف فعلي في تطبيق الحوكمة (عمار، 2020)، حيث إن المشكلة لا تكمن في تبني هذه الآليات من حيث الشكل، بل في درجة الالتزام بتطبيقها وتفعيل دورها الحقيقي (القابسي، 2021).

وقد كشف تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2023 عن أوجه قصور متعددة في القطاع المصرفي، خاصة فيما يتعلق بضعف أداء مجالس الإدارة، وغياب الدور الفعّال للجان المراجعة، إلى جانب محدودية دور

المراجعة الداخلية في متابعة العمليات والكشف المبكر عن المخاطر، كما سجل التقرير ملاحظات تتعلق بعدم التزام بعض المصارف بإعداد تقارير رقابية دقيقة، وتكرار تجاوزات تتعلق بالشفافية والمساءلة، ما يعكس قصوراً في الالتزام بالحوكمة الداخلية، ويؤدي إلى تفاقم المخاطر التشغيلية. وعليه، تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

- ما أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية المتمثلة في مجلس الإدارة، ولجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية؟
ولإجابة عن هذا التساؤل الرئيس تم صياغة الأسئلة الثلاث الفرعية التالية:

- 1- ما أثر مجلس الإدارة في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية؟
- 2- ما أثر لجان المراجعة في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية؟
- 3- ما أثر المراجعة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية؟

ثانياً: هدف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية على الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية، ويندرج تحت هذا الهدف ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

- 1- التعرف على مستوى آليات الحوكمة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.
- 2- التعرف على مستوى المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.
- 3- التعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية على الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.

ثالثاً: فرضيات الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة أثر الآليات الداخلية لحوكمة المصارف في الحد من المخاطر التشغيلية ؛ تسعى الدراسة إلى التحقق من خلال الفرض الرئيسي التالي: وجود أثر لآليات الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.

وينبثق من الفرض الرئيسي أربعة فروض تتمثل في التالي:

- 1- وجود أثر للجان المراجعة في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- 2- وجود أثر لمجلس الإدارة في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- 3- وجود أثر للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.

رابعاً: أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة نظراً لدور الحوكمة المصرفية في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف التجارية ، فمع تزايد التعقيدات التشغيلية والرقابية، أصبح من الضروري تبني آليات حوكمة داخلية فعالة لضمان الامتثال للمعايير الدولية، مثل معايير بازل، وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء ، إلى جانب ذلك تقدم هذه الدراسة رؤى عملية للقطاع المصرفي عبر تحليل أثر الحوكمة على المخاطر التشغيلية، مع تقديم توصيات لمتخذي القرار حول تبني أفضل الممارسات في الحوكمة المصرفية، كما تساهم في إثراء الدراسات الأكاديمية من خلال فتح المجال لمزيد من الأبحاث حول تطوير الأنظمة الرقابية ، وتعزيز الحوكمة في المؤسسات المالية، ما يجعلها ذات قيمة لكل من القطاع المصرفي والأكاديمي.

خامساً: منهجية الدراسة: تبنت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

- مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة للتعرف على أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
- تكوين الإطار النظري للدراسة اعتماداً على مراجعة أدبياتها والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، أو بمعنى آخر التعرف على الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية وأثرها في

الحدّ من المخاطر التشغيلية في إطارها العام كمتغير تابع مع تحديد اتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات ورسمها.

- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية لمعرفة أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحدّ من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية بصورة خاصة وبالتالي صياغة فرضيات الدراسة.
- استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة ومن ثم جمع البيانات اللازمة وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العلمية للدراسة)
- مقارنة الاستنتاجات التطبيقية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت النتائج التطبيقية للدراسة تؤيد استنتاجاتها النظرية، فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً تطبيقياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، أما في حالة عدم تطابقها فإنه يجب التعرف على العوامل التي تقف وراء ذلك.

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من إدارة الحسابات، إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وكذلك إدارة الامتثال التابعة للمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة، والبالغ عددها (5) مصارف، وهي مصرف التجاري الوطني، مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، وقد بلغ عدد مجتمع الدراسة (270) موظفاً التي تم الحصول عليها من إدارة الموارد البشرية من المصارف التجارية قيد الدراسة خلال العام (2024) ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جداول (Krejcie & Morgan, 1970)، حيث تحدد حجمها بعدد (159) مفردة، وتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية.

سابعاً: حدود الدراسة: تمت الدراسة من خلال الحدود التالية:

- أ- **حدود موضوعية:** اقتصرت الدراسة على تناول أثر آليات الحوكمة متمثلة في مجلس الإدارة، والمراجعة الداخلية، ولجان المراجع في الحد من المخاطر التشغيلية بصفة أساسية.
- ب- **حدود مكانية:** اقتصرت الدراسة على المصارف التجارية الواقعة في المنطقة الشرقية.
- ج- **حدود زمانية:** حدود الدراسة تقتصر على الفترات الزمنية المسموح بدراستها والإطلاع عليها.

ثامناً: الإطار النظرية للدراسة:

- **مفهوم الحوكمة:** وتم تعريفها أيضاً بأنها "مجموعة من القواعد والأسس التي تحكم عمل الشركات في إدراتها للعمل الإداري، والمالي وتكون هذه القواعد والأسس خاضعة للتقديق والمراجعة والرقابة؛ لتتلافى عمليات الغش والاحتيال، من خلال التأكيد أن بياناتها المالية معلنة أو منشورة للجمهور أو المساهمين أو الدائنين إفصاحاً كاملاً؛ تحقيقاً لمبدأ الشفافية والنزاهة" (مشكور؛ صالح، وعبد، 2021: 163).
- **أهمية الحوكمة:** تعدّ الحوكمة اليوم عنصراً مهماً و أساسياً في تحسين أداء المؤسسات والقطاعات المختلفة، سواء كانت حكومية أو خاصة، وذلك لما لها من دور جوهري في تعزيز الشفافية والمساءلة، وفي ظل انتشار الفساد وتراجع كفاءة الحكومات في بعض الدول، أصبحت الحوكمة ضرورة ملحة في القطاع العام، حيث تسهم في تعزيز ثقة المواطنين بإدارة الدولة، وتوفر بيئة مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ما يدعم التنمية الاقتصادية (الكبيجي، 2019)، كما تقوم الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشراف على الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، مع ضمان حماية حقوق المساهمين والمودعين. كما تهتم بتعزيز العلاقة بين الأطراف الداخلية والخارجية ذات الصلة، وفقاً للإطار التنظيمي والصلاحيات التي تحددها الجهات الرقابية، وتطبق الحوكمة على كافة أنواع المصارف، سواء كانت عامة، خاصة، أو مشتركة (أحمد، 2022).
- **مفهوم لجان المراجعة:** على أنها " لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى، ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها. كما يجب أن يكون ضمن أعضائها أحد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية، ويجوز تعيين عضو أو

أكثر من خارج الشركة في حالة عدم توافر العدد الكافي من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتكون مسؤولة عن المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات ، و مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه" (نويجي، 2017:140)، كما تم تعريفها بأنها " إدارة تتميز بالاستقلالية ، وتنفذ أنشطة رقابية ، لغرض تقييم العمليات المالية والإدارية في الأجهزة الحكومية ، وتزود الأطراف ذات العلاقة بالمعلومات اللازمة من أجل عمليات الرقابة والتقييم المستمرة ، التي تضمن كفاءة وفعالية الإجراءات" (الدوسري، حداد، 2023:42)،

- **أهداف لجان المراجعة:** ومن أهداف لجان المراجعة (سعد، أحمد، 2024) :
 1. التحقق من صحة القوائم المالية ، وضمان عدم احتوائها على معلومات مغلوطة.
 2. تقييم فعالية الأنظمة الرقابية ، وتوفير بيئة رقابية قوية للحد من الأخطاء وكشفها فور وقوعها.
 3. الإشراف على عمل المراجع الخارجي ؛ لضمان إجراء المراجعة بدقة وكفاءة.
 4. تعزيز التواصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.
- **مفهوم المراجعة الداخلية:** تعدّ المراجعة الداخلية من أبرز الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة للتأكد من فاعلية نظام الرقابة الداخلية (بلال، 2017). ويعرف المعهد الفرنسي للمراجعين الداخليين (IFACI) المراجعة الداخلية بأنها فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف المديرية ؛ قصد مراقبة وتسيير المؤسسة ، وهذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى. إن الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التدقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أي أن المعلومات صادقة ، والعمليات شرعية، والتنظيمات فعالة، والهيكل واضحة ومناسبة (بلال، 2017:22).
- **مفهوم إدارة المخاطر:** ومن المنظور الاقتصادي يعرف الخطر بأنه " لحظة وقوع حادث غير مرغوب فيه ، أو فرصة التعرض للخسارة، أو هو العائد الذي يستلمه المستثمر سنوياً أو خلال فترة قادمة ، ولا يمكن تحديده بدقة نظراً لوجود أكثر من مخرجات أو عوائد محتملة لهذا الاستثمار، وبعد استثماراً ذا مخاطر ، وهنا يمكن أن نعرّف المخاطر بأنها فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقّعه الذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو مخرجات الاستثمار" (آل شبيب، 2010:87).
- **مفهوم المخاطر التشغيلية:** يمكن تعريفها بأنها " المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة ، أو حدوث ظروف خارجية ، وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، أو فشل تقني مخالف لأنظمة الرقابة، أو الاختلاس أو كوارث طبيعية ، وجميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة" (دبز، ونصري، 2024:2).
- **أسباب المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية:** توجد مجموعة من العوامل التي أدت إلى ظهور وانتشار المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، ومن أبرزها ما يلي (سعد ، وإبراهيم، 2021):
 - أ. **الاعتماد المتزايد على التطور التكنولوجي:** أدى التوسع في استخدام التكنولوجيا المتقدمة إلى زيادة المخاطر التشغيلية، حيث يمكن للأخطاء التقنية الصغيرة أن تتسبب في إخفاقات كبيرة على مستوى النظام ككل، ويعكس الاعتماد المتزايد على الأنظمة المتكاملة عالمياً خطورة حدوث هذه الإخفاقات.
 - ب. **زيادة التعاملات المصرفية الإلكترونية:** أدى التوسع في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات المرتبطة بها إلى تعريض المصارف لأنواع جديدة من المخاطر، مثل الاحتيال الداخلي والخارجي، إضافة إلى التحديات المرتبطة بأمن الأنظمة الإلكترونية وحمايتها.
 - ج. **عمليات الاندماج بين المؤسسات المصرفية الكبرى:** تشكّل عمليات الاندماج بين المصارف الكبرى مصدرًا آخر للمخاطر التشغيلية، حيث تزداد احتمالية مواجهة مشكلات في دمج الأنظمة المختلفة أو إعادة تقييم الكفاءة التشغيلية لتلك الأنظمة ، ومدى قدرتها على الاستمرارية.
 - د. **الاعتماد على خدمات خارجية داعمة:** إن استخدام الخدمات المقدمة من أطراف خارجية، مثل أنظمة المقاصة والتسويات، يتطلب من المصارف تعزيز نظم الرقابة الداخلية ، وضمان وجود أنظمة حفظ احتياطي عالية الكفاءة لمواجهة أي خلل محتمل قد ينجم عن هذه الخدمات.

هـ. الاعتماد على وسائل تخفيف المخاطر: تعتمد بعض المصارف على أدوات لتقليل المخاطر مثل الضمانات، المشتقات المالية، الإسناد الخارجي (التعهد)، أو التوريق ، ومع ذلك فإن استخدام هذه الأدوات قد يؤدي إلى ظهور مخاطر تشغيلية جديدة ؛ نتيجة تعقيد العمليات أو ضعف الرقابة على هذه الأنشطة.

تاسعاً: منهجية الدراسة والتحليل الوصفي للبيانات:

- **منهجية الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها ؛ تم اتباع المنهج الاستنباطي الاستقرائي، ويُعد المنهج الملائم للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها لغرض تكوين الإطار النظري المناسب للدراسة ، والذي من خلاله تمت صياغة الفرضيات، وبعد ذلك تم الحصول على إجابات المبحوثين لاختبار فرضيات أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.
 - **مجتمع وعينة الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من إدارة الحسابات، وإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وكذلك إدارة الامتثال التابعة للمصارف التجارية الليبية قيد الدراسة، والبالغ عددها (5) مصارف ، وهي : المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري، ومصرف الوحدة ، ومصرف التجارة والتنمية ، وقد بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (270) موظفًا والتي تم الحصول عليها من إدارة الموارد البشرية من المصارف التجارية قيد الدراسة خلال العام (2024) ولتحديد حجم العينة تم الاعتماد على جداول (Krejcie & Morgan, 1970)، حيث تحدد حجمها بعدد (159) مفردة ، وسيتم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية النسبية. وفيما يلي استعراض عملية توزيع استمارة الاستبانة في المصارف التجارية الليبية قيد الدراسة.
 - **أداة الدراسة:** للحصول على المعلومات اللازمة لإجراء هذه الدراسة؛ استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية، وتم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام موزعة على النحو التالي.
 - القسم الأول:** للتعرف على توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الوظيفية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، عدد سنوات الخبرة، والإدارة التابع لها).
 - القسم الثاني:** متغير آليات الحوكمة الداخلية: ويتكون ثلاثة أبعاد:
 - بعد الأول:** دور مجلس الإدارة، وتكون من (6 فقرات).
 - بعد الثاني:** دور لجان المراجعة، وتكون من (8 فقرات).
 - بعد الثالث:** دور المراجعة الداخلية، وتكون من (8 فقرات).
 - القسم الثالث:** متغير المخاطر التشغيلية: وتكون من (10 فقرات)
- وقد اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت LiKert) المتدرج ذي الخمس نقاط، أي اشتمل كل بند من البنود موضوع القياس على خمسة بدائل بحيث يختار المستقضي عنه إحداها، وهي تعبر عن الواقع الذي يراه في المصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكرت. وقد مرت الاستبانة بعدة مراحل حتى بلغت شكلها النهائي، وهذه المراحل هي:
- 1- **مرحلة الإعداد:** في هذه المرحلة أُعدت أسئلة الاستبانة من خلال مراجعة ما ورد بالأدب المحاسبي والدراسات السابقة، (دراسة الشورابي، 2013 ؛ اصيل، 2016؛ مزيان، 2020؛ حول أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية.
 - 2- **مرحلة تحكيم الاستبانة:** للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبانة عُرضت على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي أُخذت في عين الاعتبار.
- التوزيع الفعلي للاستمارات والتجميع:** امتدت فترة توزيع الاستمارات وتجميعها من إلى ، حيث اعتمد الباحثين على أسلوب التوزيع المباشر والجدول (1) يوضح عدد الاستمارات الموزعة ونسب الردود.

جدول رقم: (1) الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

المجتمع	الموزعة	المستردة	الصالحة للتحليل	النسبة
إدارة الحسابات	52	41	39	75.0
إدارة المراجعة الداخلية	47	39	38	80.85
إدارة المخاطر	35	27	24	68.57
إدارة الامتثال	25	15	15	60.0
الإجمالي	159	122	116	72.96

يتضح من الجدول (1) أنه تم استرداد عدد (122) استبانة بنسبة بلغت (76.7%) تقريباً، بينما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (116) استبانة بنسبة بلغت (72.96%) تقريباً من إجمالي الاستبانات الموزعة ، وهذا يشير إلى نسبة عالية من الاستجابة على استمارة الاستبانة.

- **الدراسة الاستطلاعية:** للتأكد من مدى ملائمة أداة المستخدمة في جمع البيانات، تم إجراء دراسة استطلاعية، وأخضعت البيانات التي جمعت من خلالها للتحليل؛ للتعرف على درجة ثباتها وصدقها.

- **ثبات أداة الدراسة وصدقها:** للتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (25) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا- كرونباخ) لحساب الثبات، وقد تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد مجلس الإدارة، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية ما بين (0.718-0.748)، أما قيمة معامل ثبات متغير آليات الحوكمة الداخلية فقد بلغت (0.762) أما قيمة معامل ثبات متغير مخاطر التشغيلية فقد بلغت (0.891) وهي درجات ثبات مقبولة، وهذا يدل على أن استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة جيدة من التميز، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي.

الجدول (2) يبين قيم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
بُعد دور مجلس الإدارة	6	0.718	0.847
بُعد دور لجان المراجعة	8	0.723	0.850
بُعد دور المراجعة الداخلية	8	0.748	0.865
متغير آليات الحوكمة الداخلية	24	0.762	0.873
متغير مخاطر التشغيلية	10	0.891	0.944

- **صدق أداة الدراسة:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام نوعين من الصدق صدق المحكمين والصدق الذاتي (الصدق الإحصائي) وذلك على النحو التالي:
أ- **صدق المحكمين:** للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبانة عُرضت على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي أخذت في عين الاعتبار.
- ب- **الصدق الذاتي:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي ، وهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة استخدام طريقة الصدق الذاتي، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (2)، حيث تراوحت قيم معاملات الصدق أبعاد متغير آليات الحوكمة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيلية ما بين (0.847-0.865)، وبلغت قيمة معامل صدق متغير آليات الحوكمة (0.873)، أما قيمة معامل صدق متغير مخاطر التشغيلية فقد بلغت (0.944) وهذا يبرر صدق المقياس ، وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله.
- **اختبار اعتدالية البيانات:** من ضروري اختبار اعتدالية البيانات لأن معظم الاختبارات تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات البارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاستخدامات

اللابارامترية هي الأنسب في الاختبارات والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولموجورف-سميرنوف عندما يكون حجم البيانات أكبر من 100 مفردة، والجدول (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (3) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

كولموجورف-سميرنوف			متغيرات الدراسة
الدالة الإحصائية	العدد	إحصائي الاختبار	
.0660	116	.9430	بُعد دور مجلس الإدارة
.0730		.9480	بُعد دور لجان المراجعة
.0910		.9680	بُعد دور المراجعة الداخلية
.0600		.9170	متغير آليات الحوكمة الداخلية
.0660		.9370	متغير مخاطر التشغيلية

حيث إن الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة أكبر من مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك تقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وحيث إن البيانات في هذه الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي (من خلال اختبار التوزيع الطبيعي)، وهذا يعني استخدام الاختبارات البارامترية (Parametric) هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) حيث تنوعت الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات على حسب أهداف الدراسة، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي قاموا الباحثين باستخدامها:

1. ثبات مقياس الدراسة (Reliability) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من أسئلة الاستبانة، ومدى تجانسها وانسجامها مع مشكلة الدراسة لغرض الإجابة عن تساؤلاتها، كما استخدم الصدق الذاتي للتأكد من قدرة المقياس على قياس ما وضع من أجله.
 2. استخدام اختبار كولموجورف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov's) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، الأمر الذي ترتب عليه تحديد نوع الاختبارات، سواء كانت البارامترية أو اللابارامترية.
 3. الجداول التكرارية (Frequency) لاستخراج المؤشرات الأساسية لوصف البيانات بواسطة النسب المئوية، والتكرارات لكل بند من بنود الاستبانة.
 4. المتوسطات الحسابية (Mean)، وذلك لتحديد تركيز الإجابات حول القيمة المتوسطة لجميع أبعاد الدراسة الرئيسية.
 5. الانحراف المعياري (Standard Deviation) لتحديد انحرافات الإجابات عن القيمة المتوسطة والخاصة بأبعاد الدراسة الرئيسية.
 6. تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Regression Analysis) للتعرف على أثر آليات الحوكمة الداخلية بإبعادها على المخاطر التشغيلية.
- وبعد توزيع الاستثمارات وفرزها، وتحديد الاستثمارات الصحيحة التي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها بعملية التحليل؛ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS-28) لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، حيث تم استخدام نموذج لتحليل الإجابات على فقرات استمارة

الاستبانة لتحديد مستوى الموافقة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي ؛ باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي :

الجدول (4) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط	1 أقل 1.80	1.80 أقل 2.60	2.60 أقل 3.40	3.40 أقل 4.20	4.20-5
مدى الوزن النسبي	20) أقل (36%	36) أقل (52%	52) أقل (68%	68) أقل (84%	-84) (100)%
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

- الجانب الوصفي لمتغيرات الدراسة: لقد تم تحليل البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة كما وردت في أداة الدراسة :
- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو بالجدول التالي:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	78	67.2
	دبلوم عالٍ	20	17.2
	ماجستير	14	12.1
	دكتوراه	4	3.5
	المجموع	116	100.0

- بالاعتماد على الجدول (5) يتضح أن النسبة الأعلى كانت لحملة شهادة البكالوريوس (67.2%) من إجمالي العينة، تلتها في المرتبة الثانية فئة الدبلوم العالي (17.2%)، ثم جاءت فئة الماجستير في المرتبة ما قبل الأخيرة (12.1%)، في حين احتلت فئة الدكتوراه المرتبة الأخيرة (3.5%) من إجمالي عينة الدراسة.
- توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص العلمي	محاسبة	58	50.0
	إدارة الأعمال	25	21.6

تمويل ومصارف	22	19.0
اقتصاد	11	9.4
المجموع	116	100.0

- توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	16	13.8
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	28	24.1
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	25	21.6
	من 15 سنة فأكثر	47	40.5
	المجموع	116	100.0

- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإدارة التابع لها: لقد تم تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإدارة التي يتبعها المشاركون في الدراسة ، وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الإدارة التابع لها

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الإدارة التابعة لها	إدارة الحسابات	39	33.6
	إدارة المراجعة الداخلية	38	32.8
	إدارة المخاطر	24	20.7
	إدارة الامتثال	15	12.9
	المجموع	116	100.0

- تساؤلات الدراسة: يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة ، وذلك على النحو التالي:
السؤال الأول: ما مستوى متغير آليات الحوكمة الداخلية في الحد من المخاطر التشغيلية ؟
للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والأوزان النسبية للفقرات والأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي:

جدول (9): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لأبعاد متغير آليات الحوكمة الداخلية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوي	الرتبة
1.	بُعد دور مجلس الإدارة	3.961	0.487	79.2	مرتفع	1
2.	بُعد دور لجان المراجعة	3.767	0.401	75.3	مرتفع	2
3.	بُعد دور المراجعة الداخلية	3.669	0.395	73.4	مرتفع	3
	متغير آليات الحوكمة الداخلية	3.785	.3260	75.7	مرتفع	-

يتضح من الجدول (9) وبوجه عام فإن المتوسط العام لمتغير آليات الحوكمة الداخلية بلغ (3.785) بانحراف معياري (0.326) ووزن نسبي (75.7%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، ما يعني أن متغير آليات الحوكمة الداخلية كان مرتفعاً من وجهة أفراد العينة.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الأبعاد المكونة لهذا المتغير ، وذلك على النحو التالي:

- بُعد دور مجلس الإدارة: لتحديد مدى توافر هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، والأوزان النسبية لفقرات هذا البعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (10): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور مجلس الإدارة

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يعد وضع الأهداف والخطط ومتابعة تنفيذها من مسؤولية مجلس الإدارة	4.194	0.633	83.9	مرتفع	1
2.	يعد أعضاء مجالس الإدارة في المصارف التجارية مستقلين	3.815	1.120	76.3	مرتفع	5
3.	تقوم مجالس الإدارات بالمساءلة والمتابعة لإدارات المصرف.	4.056	0.795	81.1	مرتفع	3
4.	يتم تقييم الأداء السنوي لمجلس الإدارة من قبل المساهمين	3.843	0.877	76.9	مرتفع	4
5.	يتم مراعاة الخبرة والكفاءة المهنية عند تشكيل مجالس الإدارات في المصارف التجارية	4.083	0.750	81.7	مرتفع	2
6.	يعمل مجلس الإدارة في المصارف على تحقيق المعاملة المتساوي بين المساهمين	3.778	0.728	75.6	مرتفع	6
	المستوى العام لبُعد دور مجلس الإدارة	3.961	0.4870	79.2	مرتفع	-

يتضح من الجدول (10) وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد المستوى العام لبُعد دور مجلس الإدارة قد بلغ (3.961) بانحراف معياري (0.4870) ووزن نسبي (79.2%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد دور مجلس الإدارة مرتفعاً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

- بُعد دور لجان المراجعة: لتحديد مدى توافر هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والأوزان النسبية لفقرات هذا البعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (11): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور لجان المراجعة

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يتم تشكيل لجان المراجعة بما نص عليه دليل الحوكمة بوجود أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين	3.806	0.767	76.1	مرتفع	6
2.	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من	3.843	0.799	76.9	مرتفع	4

					مدى التزام المصارف بتطبيق مبادئ الحوكمة	
3.	تقوم لجنة المراجعة بالفحص ومراجعة القوائم المالية والتأكد من صحة المعلومات الواردة فيها	4.185	0.566	83.7	مرتفع	1
4.	تقوم لجنة المراجعة بوظائف المراجعة الداخلية ومهامها ، ما يزيد فعالية حوكمة المؤسسات المالية	3.926	0.745	78.5	مرتفع	3
5.	تتحقق لجنة المراجعة من الالتزام بالسياسات المحاسبية والإفصاح والشفافية عند إعداد القوائم المالية	3.954	0.647	79.1	مرتفع	2
6.	تعمل لجنة المراجعة على حل الخلافات التي تنشأ بين المساهمين	3.370	0.768	67.4	متوسط	7
7.	يتم عزل المراجع الخارجي عن طريق لجنة المراجعة	3.231	1.047	64.6	متوسط	8
8.	لحفاظ على استقلالية ونزاهة المراجع الخارجي بتعيين وتحديد أتعاب المراجع الخارجي	3.824	0.695	76.5	مرتفع	5
	المستوى العام لبُعد دور لجان المراجعة	3.767	0.401	75.3	مرتفع	-

يتضح من الجدول (11) وبوجه عام فإن المتوسط العام لبُعد تعزيز دور لجان المراجعة قد بلغ (3.767) بانحراف معياري (0.401) ووزن نسبي (75.3%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، ما يعني أن المستوى العام لبُعد تعزيز الكفاءة العلمية للمراجع الخارجي جاء مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

- **بُعد دور المراجعة الداخلية:** لتحديد مدى توافر هذا البعد تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والأوزان النسبية لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو التالي:

جدول (12): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لبُعد دور المراجعة الداخلية

م.	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	وجود مساهمة للجنة المراجعة في وضع نظام فعال للمراجعة الداخلية	3.991	0.619	79.8	مرتفع	1
2.	يعتبر اكتشاف الأخطاء والغش من مسؤولية المراجعة الداخلية	3.787	0.928	75.7	مرتفع	5
3.	تساعد المراجعة الداخلية في وضع هياكل التعويضات	3.259	0.858	65.2	متوسط	7
4.	تعمل المراجعة الداخلية في المصارف على دعم الأقلية من حملة الأسهم في التصويت	3.250	0.958	65.0	متوسط	8
5.	اتساع نطاق عمل المراجعة الداخلية ليشمل الجوانب المالية وغير المالية	3.843	0.787	76.9	مرتفع	3

6.	حصول المساهمين على حصتهم من الأرباح وحققهم في إبداء رأيهم حول أعضاء مجلس الإدارة	3.565	0.846	71.3	مرتفع	6
7.	وفقا لحجم المصرف يتم توفير العدد اللازم من المراجعين الداخليين	3.852	0.577	77.0	مرتفع	2
8	توفر المصارف كافة ما يحتاجه المراجعون الداخليون للقيام بمهامهم	3.806	0.791	76.1	مرتفع	4
	المستوى العام لُبعد دور المراجعة الداخلية	3.669	0.395	73.4	مرتفع	-

يتضح من الجدول (12) وبوجه عام فإن المتوسط العام لُبعد دور المراجعة الداخلية قد بلغ (3.669) بانحراف معياري (0.395) ووزن نسبي (73.4%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، ما يعني أن المستوى العام لُبعد تعزيز تخصص المراجع الخارجي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

السؤال الثاني: ما مستوى متغير الحد من المخاطر التشغيلية؟

لإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، والأوزان النسبية للفقرات لهذا المتغير، وذلك على النحو التالي:

جدول (13): المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لمتغير الحد من المخاطر التشغيلية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	هناك سياسة مكتوبة للمخاطر التشغيلية للمصرف الذي تعمل به	3.870	0.725	77.4	مرتفع	1
2.	تقوم المصارف بتطبيق تقنيات المخاطر التشغيلية مثل تحليل أسباب للخسارة أو تحليل السيناريوهات	3.759	0.807	75.2	مرتفع	5
3.	يتوفر لدى المصرف سياسة واضحة لتقييم المخاطر التشغيلية	3.583	0.855	71.7	مرتفع	8
4.	يقوم المصرف برفع تقارير حول المخاطر التشغيلية إلى مجلس الإدارة	3.741	0.778	74.8	مرتفع	6
5.	يتم إجراء مراجعة لسياسات وإجراءات العمل المتعلق بالمخاطر التشغيلية بشكل دوري بهدف تطويرها	3.778	0.835	75.6	مرتفع	3
6.	يعتبر فهم بيئة العمل والرقابة الداخلية من العوامل الرئيسية في تعزيز فاعلية إدارة المخاطر التشغيلية	3.861	0.690	77.2	مرتفع	2
7.	تعد المصارف ورشات تدريبية لكافة عاملاتها توضح طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية	3.676	0.895	73.5	مرتفع	7
8.	تقوم المصارف بمراقبة المخاطر التشغيلية باستمرار بهدف تحسين العمليات والأنظمة وتدريب العاملين في المصرف	3.657	0.833	73.1	مرتفع	9

9.	يُسمح لعاملي التدقيق الداخلي بإعطاء أفكار حول كيفية التحسين المستمر للعمليات والأنظمة وبالحد من المخاطر التشغيلية	3.546	0.869	70.9	مرتفع	10
10.	يتم رفع تقارير دورية للسلطة النقدية حول المخاطر التشغيلية للمصرف	3.778	0.789	75.6	مرتفع	4
متغير الحد من المخاطر التشغيلية		3.725	.5750	74.5	مرتفع	-

يتضح من الجدول (13) وبوجه عام فإن المتوسط العام متغير الحد من المخاطر التشغيلية قد بلغ (3.725) بانحراف معياري (0.575) ووزن نسبي (74.5%)، وهو مرتفع مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (4)، ما يعني أن المستوى العام لُبُعد تعزيز تخصص المراجع الخارجي كان مرتفعاً من وجهة نظر أفراد العينة.

عاشراً: اختبار فرضيات الدراسة ونتائج الدراسة والتوصيات:

يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة، ونظراً لأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي؛ فقد تم استخدام تحليل الانحدار، لتحديد أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.

وقبل الشروع في تحليل الانحدار الخطي المتعدد، يجب التأكد من عدم وجود ارتباط شديد بين المتغيرات المستقلة ضمن معادلة الانحدار المتعدد، ولا شك أن وجود مثل هذه الحالة يؤدي إلى عدم إمكانية الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى في إيجاد معادلة الانحدار، ولكشف هذه المشكلة يمكن إجراء اختبارات التالية:

- اختبار الازدواج الخطي (Multi collinearity):
- أولاً: الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام تحليل مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المستقلة، حيث يشير معامل الارتباط ± 0.50 وما فوق إلى وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبالنظر إلى الجدول (14) نجد أن نتائج مصفوفة الارتباطات تشير إلى عدم وجود ازدواج خطي للمتغيرات المستقلة.

جدول رقم (14): يوضح مصفوفة الارتباطات لمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	دور مجلس الإدارة	دور لجان المراجعة	دور المراجعة الداخلية
دور مجلس الإدارة	1		
دور لجان المراجعة	0.416	1	
دور المراجعة الداخلية	0.353	0.406	1

المصدر: تصميم الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Spss

ثانياً: تم الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام اختبار عامل التضخم والتفاوت (Variance inflation factor)، حيث يشير VIF أكبر من 10 وقيمة التسامح (Tolerance) أكبر من 0.90 على وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

جدول رقم (15): اختبار عامل التضخم والتفاوت للمتغيرات المستقلة

متغيرات المستقلة	دور المراجعة الداخلية	دور لجان المراجعة	دور مجلس الإدارة
------------------	-----------------------	-------------------	------------------

المؤشرات	VIF	Tol.	VIF	Tol.	VIF	Tol.
دور مجلس الإدارة	-	-	1.142	0.875	1.209	0.827
دور لجان المراجعة	1.198	0.835	-	-	1.209	0.827
دور المراجعة الداخلية	1.198	0.835	1.142	0.875	-	-

المصدر: تصميم الباحثين

تشير جميع نتائج مصفوفة الارتباطات على عدم وجود الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة كما هي موضحة في جدول (14)، وكذلك على عدم وجود الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة بطريقة التضخم والتفاوت، كما هي موضحة في جدول (15)، وعليه يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى في إيجاد معادلة الانحدار الخطي المتعدد إلى عدم وجود ازدواج خطي لمتغيرات المستقلة.

وتم أيضاً استخدام بعض الطرق الإحصائية التي من شأنها تخفيض وتخفيف بعض المشكلات المتعلقة باختبارات الانحدار المتعدد، مثل مشكلة Heteroscedasticity، هذه الإجراءات الإحصائية تضمنت استخدام اختبار (1980) Test White's وكذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) Ordinary Least Square في إجراء اختبارات الانحدار المتعدد.

- **طريقة المربعات الصغرى (OLS):** تستخدم لإيجاد معادلة الانحدار لتقدير معالم النموذج، حيث إننا بهذه الطريقة (OLS) نجد أفضل خط يمثل الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات موضوع البحث هو عندما تكون العلاقة من الدرجة الأولى، أي النموذج الذي يكون مجموع مربع الانحرافات عنده أصغر ما يمكن.

- تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

يستخدم الانحدار المتعدد في معرفة أي المتغيرات المستقلة (أثر الآليات الداخلية للحوكمة المصرفية) أكثر تأثيراً على المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية) فعند دراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع يمكن بناء النموذج لجميع متغيرات المستقلة في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع. وبالتالي تمت صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الرئيسية: التي تمت صياغتها في صورة الفرض الصفري، وتنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للآليات الداخلية للحوكمة المصرفية (دور مجلس الإدارة، ودور لجان المراجعة، ودور المراجعة الداخلية) على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية اللببية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)". للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع المتغيرات، وذلك عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، حيث تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع متغيرات المستقلة على المتغير التابع (الحد من المخاطر التشغيلية) كما يلي:

جدول (16): تحليل الانحدار الخطي لتحديد أثر الآليات الداخلية للحوكمة على المخاطر التشغيلية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري للمعاملات Coefficients Std. Error	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار المعاملات النموذج معنوية	اختبار النموذج معنوية (ANOVA)
				القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار f
(Constant) الثابت	-0.654	0.487	-	0.182	28.7** 51

دور مجلس الإدارة	0.119	0.096	0.101	1.239	0.218		
دور لجان المراجعة	0.362	0.120	0.253	3.023	*0.003		
دور المراجعة الداخلية	0.693	0.119	0.475	5.844	*0.000		
4311 Std. Error of Estimate= 0.0.538 Adjusted (R ²)= 0.553 R ² = 744R=0. DW=1.992							

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (16) لتحليل الانحدار الخطي المتعدد أن قيمة معامل ارتباط (R) مساوية (0.744)، وأن معامل تحديد (R²) ومعامل التحديد المعدل Adjusted (R²) يساوي (0.553) و(0.538) على التوالي، ما يعني أن (55.3%) من التغير في الحد من المخاطر التشغيلية يفسره التغير في دور المراجعة الداخلية، ودور لجان المراجعة، في حين أن دور مجلس الإدارة ليس له أثر في الحد من المخاطر التشغيلية، وتشير أيضاً أن النموذج المقترح للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في هذه الدراسة ملائم. وبناءً على ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة في النموذج لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع (المخاطر التشغيلية) تبين أن متغير دور المراجعة الداخلية له تأثير على المتغير التابع (المخاطر التشغيلية) وبناءً على القيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01)، ما يعني أنه من بين المتغيرات المستقلة يعتبر متغير دور المراجعة الداخلية أكثر تأثيراً من المتغيرات الأخرى على المخاطر التشغيلية، يليه في التأثير متغير دور لجان المراجعة بقيمة احتمالية (0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.01)، كما يلاحظ من الجدول عدم معنوية دور مجلس الإدارة، وذلك بناءً على القيمة الاحتمالية (0.218) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وأشارت النتائج إلى عدم معنوية الثابت (Constant). ويلاحظ من الجدول كذلك أن اختبار معنوية النموذج (ANOVA) معنوي بقيمة احتمالية (0.000) ما يؤكد تفسير النموذج من الناحية الإحصائية، بالإضافة إلى ذلك، وجد أن مؤشر دروبين- واتسون (Durbin-Watson) للنموذج يساوي (1.992) وهذه القيمة تقع ضمن حدود النطاق من 1 إلى 3. ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات (Residual)، وهذا يشير إلى أن البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- الانحدار التدريجي (Stepwise Regression): يمكن التحقق من صحة النتائج السابقة بشكل أدق عن طريق الانحدار التدريجي بعدد من النماذج، حسب أهمية المتغيرات المستقلة في تفسير التباين الحاصل في المتغير التابع، وهذه الطريقة هي الأكثر استخداماً في بناء نماذج الانحدار الخطي المتعدد.

جدول (17): تحليل الانحدار التدريجي لتحديد أثر الآليات الداخلية للحوكمة على المخاطر التشغيلية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار المعاملات المعنوية	
				اختبار المعاملات المعنوية (ANOVA)	اختبار المعاملات المعنوية
المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار F
				القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار T
(Constant) الثابت	2.154	0.152	-	0.000**	64.149
دور المراجعة الداخلية	0.482	0.040	0.661	0.000**	12.101

R= 0.691		R ² = 0.477		Adjusted (R ²)= 0.471		Std. Error of Estimate= 0.456		التابع
**0.00 0	42.14 5	0.308	-1.025	-	0.467	-0.479	الثابت (Constant)	
		**0.00 0	6.258	0.498	0.116	0.725	دور المراجعة الداخلية	
		**0.00 0	3.595	0.286	0.114	0.410	دور لجان المراجعة	
R=0.738 R ² = 0.545 Adjusted (R ²)= 0.535 Std. Error of Estimate= 0.4322 DW=2.060								

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

في الانحدار الخطي المتعدد التدريجي يبدأ النموذج بالحد الثابت فقط ، ثم يضيف إليه المتغيرات المستقلة تباعاً بشكل تدريجي، وبناءً على القيمة الإحصائية (F-test) يتم إضافة المتغير ذي الأعلى دلالة إحصائية إلى النموذج، ويستمر في إضافة المتغيرات تدريجياً إلى النموذج على حسب الدلالة إحصائية، وفي كل خطوة يتم فحص المتغيرات في النموذج ، لمعرفة ما إذا كانت هناك ضرورة لحذف بعض المتغيرات.

وفي هذا الدراسة تم بناء عدد من النماذج على خطوات ، وتم الحصول على النموذج المقترح في الخطوة الثانية كما هو موضح في الجدول رقم (17)، وبناءً على ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة (النموذج الثاني) لمعرفة تأثيرها على المتغير التابع (المخاطر التشغيلية) تبين أن متغير دور المراجعة الداخلية أكثر تأثيراً من المتغيرات الأخرى على المخاطر التشغيلية ، فقد بلغت قيمة معامل التأثير (0.498) إيجابية التأثير ، وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، ثم يليه في التأثير متغير دور لجان المراجعة حيث بلغت قيمة معامل التأثير (0.286) إيجابية التأثير ، وهي قيمة دالة عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، في حين تم استبعاد دور مجلس الإدارة لأن ليس له تأثير على المخاطر التشغيلية.

كما يلاحظ أيضاً من الجدول رقم (17) أن قيمة معامل الارتباط (R) بين أبعاد الآليات الداخلية للحكومة والمخاطر التشغيلية في الخطوة الثانية ؛ قد بلغت (0.738) وهذا يدل على وجود ارتباط بين الآليات الداخلية للحكومة والمخاطر التشغيلية، أما معامل التفسير (R^2) فقد كانت قيمته (0.545)، ما يعني أن (54.5%) من التغير في المخاطر التشغيلية يفسره التغير في الآليات الداخلية للحكومة، وأن (45.5%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر في مستوى المخاطر التشغيلية غير الآليات الداخلية للحكومة المصرفية. ومن خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي ؛ ثبتت صحة نموذج الدراسة والعلاقات التي يشملها من متغيرات البحث المستقلة والتابعة، حيث تم إدخال المتغيرات المستقلة المتمثلة في أبعاد الآليات الداخلية للحكومة ماعدا المتغير الذي تم استبعاده من النموذج الثاني، ومن خلال اختبار صحة معنوية النموذج تبين أنه معنوي عند مستوى دلالة ($\alpha=0.01$)، حيث كانت قيمة F المحسوبة تساوي (42.145)، وأنه قابل للتطبيق ، ما يعني إمكانية الاعتماد على هذا النموذج في الحد من المخاطر التشغيلية محل الدراسة ، مع التركيز على دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة ، واستبعاد دور مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن مؤشر دروبين- واتسون (Durbin-Watson) للنموذج يساوي (2.060) وهذه القيمة تقع ضمن حدود النطاق من 1 إلى 3. ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات (Residual)، وهذا يشير إلى أن البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression): يمكن التحقق من صحة النتائج السابقة بشكل أخرى ، من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط للآليات الداخلية للحكومة المصرفية بأبعاده مجتمعة على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية، وذلك على النحو الآتي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للآليات الداخلية للحكومة المصرفية مجتمعة على المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)."

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معادلة الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (18) تحليل الانحدار الخطي البسيط للآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة على المخاطر التشغيلية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار المعاملات النموذجية		اختبار النموذجية (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية P-value
(Constant) الثابت	2.745	0.334	-	8.227	*0.000	13.256	**0.000
الآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة	0.400	0.110	0.256	3.641	*0.000		
R ² =0.642 Adjusted (R ²)=0.412 Std. Error of Estimate 406 DW=1.876							

قيمة دالة عند مستوى دلالة 0.05 α قيمة دالة عند مستوى دلالة 0.01 α

يلاحظ من الجدول رقم (18) أن قيمة معامل الارتباط بين الآليات الداخلية للحوكمة والمخاطر التشغيلية قد بلغت (0.642)، وهذا يدل على وجود ارتباط موجب فوق المتوسط بين الآليات الداخلية للحوكمة والمخاطر التشغيلية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.406)، ما يعني أن (40.6%) من التغير في المخاطر التشغيلية يفسره التغير في الآليات الداخلية للحوكمة، وأن (59.4%) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر في مستوى المخاطر التشغيلية غير الآليات الداخلية للحوكمة، ما يعني أنه يوجد أثر للآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة على المخاطر التشغيلية، أما قيمة (f) فقد بلغت (13.256) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha=0.01$) وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)".

- اختبار الفرضيات الفرعية:
- الفرضية الفرعية الأولى: تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مجلس الإدارة على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
- للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معادلة الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (19) تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور مجلس الإدارة على الحد من المخاطر التشغيلية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار المعاملات النموذجية		اختبار النموذجية (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية P-value
(Constant) الثابت	1.977	0.424	-	4.662	**0.000	17.263	**0.000
دور مجلس الإدارة	0.441	0.106	.374	4.155	**0.000		

$$= 0.5356 \text{ Std. Error of Estimate } 132 \quad \text{Adjusted } (R^2)=0.140 \quad R^2=0.374R=0.658DW=1.$$

قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

ويلاحظ من الجدول رقم (19) أن قيمة معامل الارتباط بين دور مجلس الإدارة والمخاطر التشغيلية قد بلغت (0.374)، وهذا يدل على وجود ارتباط موجب أقل من المتوسطة بين دور مجلس الإدارة والمخاطر التشغيلية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.140) ما يعني أن (14.0%) من التغير في المخاطر التشغيلية يفسره التغير في دور مجلس الإدارة، وأن النسبة الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر في مستوى المخاطر التشغيلية غير دور مجلس الإدارة، ما يعني أنه يوجد أثر لدور مجلس الإدارة على المخاطر التشغيلية، أما قيمة (f) فقد بلغت (17.263) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha=0.01$). وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور مجلس الإدارة على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)".

- الفرضية الفرعية الثانية: تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور لجان المراجعة على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معادلة الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول (20) تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور لجان المراجعة على الحد من المخاطر التشغيلية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار المعاملات النموذج		اختبار النموذج (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية P-value
(Constant) الثابت	1.090	0.460	-	2.370	*0.020		
دور لجان المراجعة	0.699	0.121	.488	5.760	**0.000	33.179	**0.000

$$= 0.5041 \text{ Std. Error of Estimate } 231 \quad \text{Adjusted } (R^2)=0.238 \quad R^2=0.488R=0.2074DW=$$

قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يلاحظ من الجدول رقم (20) أن قيمة معامل الارتباط بين دور لجان المراجعة والمخاطر التشغيلية قد بلغت (0.488)، وهذا يدل على وجود ارتباط موجب تقريباً متوسطة بين دور لجان المراجعة والمخاطر التشغيلية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.238) ما يعني أن (23.8%) من التغير في المخاطر التشغيلية يفسره التغير في دور لجان المراجعة، وأن النسبة الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر في مستوى المخاطر التشغيلية غير دور لجان المراجعة، ما يعني أنه يوجد أثر لدور لجان المراجعة على المخاطر التشغيلية، أما قيمة (f) فقد بلغت (33.179) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha=0.01$). وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور لجان المراجعة على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)".

- الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)".
للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معادلة الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

جدول (21-3) تحليل الانحدار الخطي البسيط لدور المراجعة الداخلية على الحد من المخاطر التشغيلية

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات غير القياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	قيم المعاملات القياسية (β)	اختبار المعاملات النموذجية		اختبار النموذج معنوية (ANOVA)	
				إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P-value	إحصائي الاختبار f	القيمة الاحتمالية P-value
(Constant) الثابت	0.443	0.412	-	1.076	0.284	64.149	**0.000
دور المراجعة الداخلية	0.894	0.112	0.614	8.009	*0.000*		
$R^2=0.614$ Adjusted (R^2)=0.377 Std. Error of Estimate 371 = 0.4589 $DW=2.001$							

قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يلاحظ من الجدول رقم (21) أن قيمة معامل الارتباط بين دور المراجعة الداخلية والمخاطر التشغيلية قد بلغت (0.614)، وهذا يدل على وجود ارتباط موجب فوق المتوسطة بين دور المراجعة الداخلية والمخاطر التشغيلية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (0.377) ما يعني أن (37.7%) من التغير في المخاطر التشغيلية يفسره التغير في دور المراجعة الداخلية، وأن النسبة الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى تؤثر في مستوى المخاطر التشغيلية غير دور المراجعة الداخلية، ما يعني أنه يوجد أثر لدور المراجعة الداخلية على المخاطر التشغيلية، أما قيمة (f) فقد بلغت (64.149) وقيمة الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha=0.01$). وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور المراجعة الداخلية على الحد من المخاطر التشغيلية بالمصارف الليبية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)". مع ملاحظة أن مؤشر دروبين-واتسون (Durbin-Watson) للنماذج الانحدار الخطي البسيط تراوحت ما بين (1.658-2.074)، وهذه القيم تقع ضمن حدود النطاق من 1 إلى 3. ما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتبقيات (Residuals)، وهذا يشير إلى أن البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة تظهر عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيراتها.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- نتائج الجانب الوصفي:

- بينت النتائج أن بُعد دور مجلس الإدارة جاء في المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية دور لجان المراجعة، أما بُعد دور المراجعة الداخلية فقد جاء في المرتبة الأخيرة.
- بينت النتائج أن متغير الآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة كان مرتفعاً في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.
- بينت النتائج أن مستوى المخاطر التشغيلية كان مرتفعاً في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

نتائج الجانب الاستدلالي:

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أنه يوجد أثر لأبعاد الآليات الداخلية للحوكمة على المخاطر التشغيلية، وكان بُعد دور المراجعة الداخلية أكثر تأثيراً من البُعدين الآخرين على المخاطر التشغيلية، يليه في التأثير بُعد دور لجان المراجعة، كما يلاحظ عدم معنوية بُعد دور مجلس الإدارة.
- كما بينت نتائج الانحدار التدريجي أن أكثر أبعاد الآليات الداخلية للحوكمة تأثيراً في المخاطر التشغيلية في مصارف التجارية الليبية كان بُعد دور المراجعة الداخلية، يليه في التأثير متغير دور لجان المراجعة، بينما تم استبعاد بُعد دور مجلس الإدارة من النموذج.
- أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أنه يوجد أثر لأليات الداخلية للحوكمة مجتمعةً على المخاطر التشغيلية في مصارف التجارية الليبية.
- بينت نتائج الانحدار الخطي البسيط أنه يوجد أثر لبُعد دور مجلس الإدارة على المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية الليبية.
- أظهرت نتائج الانحدار الخطي البسيط أنه يوجد أثر لبُعد دور لجان المراجعة على المخاطر التشغيلية في مصارف التجارية الليبية.
- أوضحت نتائج الانحدار الخطي البسيط أنه يوجد أثر لبُعد دور المراجعة الداخلية على المخاطر التشغيلية في مصارف التجارية الليبية.

التوصيات:

- من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن إيجاز جملة من التوصيات التالية:
1. تعزيز دور المراجعة الداخلية: يجب على المصارف التجارية الليبية تعزيز وتفعيل دور المراجعة الداخلية، حيث أظهرت النتائج أنها الأكثر تأثيراً في تقليل المخاطر التشغيلية، ويتطلب ذلك توفير تدريب متخصص للعاملين في هذا المجال، وزيادة استقلالية أقسام المراجعة الداخلية.
 2. دعم عمل لجان المراجعة: ينبغي أن تركز المصارف جهوداً أكبر لدعم عمل لجان المراجعة، وذلك من خلال توفير الموارد اللازمة والمعلومات الدقيقة، ويمكن أن تسهم تقييمات منتظمة لأداء هذه اللجان في تحسين أدائها وزيادة فعاليتها.
 3. رفع الوعي بأهمية الحوكمة: يجب تنظيم ورش عمل وبرامج توعية للعاملين في المصارف حول أهمية الحوكمة الداخلية وأبعادها، وإدراج مستجدات الحوكمة والرقابة الداخلية ضمن مناهج التدريب.
 4. إعادة تقييم دور مجلس الإدارة: يجب أن تتبنى المصارف التجارية الليبية نهجاً يشجع على إعادة تقييم دور مجلس الإدارة لتعزيز فعاليته وتأثيره، وذلك قد يتضمن تحديث الهياكل التنظيمية والممارسات الإدارية؛ لضمان الالتزام بمعايير الحوكمة السليمة.
 5. الأبحاث والدراسات المستقبلية: يُنصح بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول تأثير الآليات الداخلية للحوكمة على المخاطر التشغيلية في المصارف، مع الأخذ في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية لتطوير إستراتيجيات فعالة.
 6. تقييم المخاطر بشكل دوري: يُستحسن إجراء تقييم دوري للمخاطر التشغيلية، وتطبيق قواعد الحوكمة بشكل مستمر لتحسين استجابة المؤسسات لهذه المخاطر.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- [1] أحمد، ع. ل. (2022). المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة: دراسة ميدانية على مصرف الوحدة. *مجلة الإنسان والمجتمع*، (2)، 15-32.
- [2] إسماعيل، ن. أ. (2021). دور الحوكمة المصرفية في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية. *المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، (1)، 45-68.

- [3] آل شبيب، د. (2010). *إدارة المخاطر الاستثمارية*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- [4] بوليفة، ل.، وقرشي، ع. (2022). *إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية* [رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح].
- [5] حديدي، أ. (2016). دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية. *مجلة دقاتر اقتصادية*، (7(1)، 18-1.
- [6] خشبة، ن.، وصالح، أ. (2022). *الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي* [رسالة ماجستير، جامعة المنصورة].
- [7] الدوسري، ف.، وحداد، م. (2023). دور إدارة المراجعة الداخلية في فعالية الحوكمة في القطاع العام. *المجلة العربية للإدارة*، (43(4)، 41-59.
- [8] سعد، أ.، وأحمد، ف. (2024). لجان المراجعة ودورها في تحسين جودة المراجعة الخارجية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية والمحاسبية*، (2(6)، 110-135.
- [9] سعد، ب.، وإبراهيم، ش. (2021). المخاطر التشغيلية في إطار مقررات لجنة بازل وعلاقتها بهامش الربح التشغيلي. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، (3(22)، 216-228.
- [10] طربية، أ. (2021). أثر تطبيق آليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المصارف العاملة في الأردن من وجهة نظر العاملين. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، (33(5)، 8-48.
- [11] عمار، أ. (2020). مدى أهمية الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الأداء. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، (2(3)، 22-40.
- [12] القابسي، ع. (2021). درجة الالتزام بممارسة الحوكمة بإدارة الفروع لمصرف الجمهورية. *مجلة المنتدى الأكاديمي*، (1(5)، 88-105.
- [13] الكبيجي، ر. (2019). *دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني* [رسالة ماجستير، جامعة القدس].
- [14] كتفي، خ. (2016). *دور الحوكمة في تحسين إدارة المخاطر المصرفية* [رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف].
- [15] محبوب، ع.، وسنوسي، ع. (2020). مخاطر تنفرد بها المصارف الإسلامية: المخاطر التشغيلية أنموذجاً. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*، (1(4)، 55-72.
- [16] مشكور، س.، وصالح، ع.، وعبد، ح. (2021). دور الحوكمة والمعلومات المحاسبية في برنامج الإصلاح المالي والإداري. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، (4(11)، 160-180.
- [17] نويجي، ح. (2017). أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، (4(37)، 134-172.
- ثانياً: المراجع الأجنبية**

- [18] Basel Committee on Banking Supervision. (2015). *Corporate governance principles for banks*.
- [19] Basel Committee on Banking Supervision. (2006). *International convergence of capital measurement and capital standards: A revised framework comprehensive version*.
- [20] Barthélemy, B., & Courrèges, P. (2004). *Gestion des risques: Méthode d'optimisation globale* (2nd ed.). Édition d'Organisation.
- [21] Naciri, A. (2011). *Traité de gouvernance d'entreprise*. Presses de l'Université du Québec.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not

of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.